مجلة أبعاد اقتصادية
REVUE ABAAD IKTISSADIA
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

# أثر نمو وتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية للفترة 2002–2020.

# The impact of the growth and increase of small and medium enterprises on the promotion of non-hydrocarbon exports, an econometric study for the period 2002-2020

**حسين مدان** *

**جامعة عنابة، الجزائر**

البريد الالكتروني

hmeddane@yahoo.fr

**تاريخ الاستلام: 2023/08/19** **تاريخ القبول: 2023/11/23** **تاريخ النشر: 2023/12/31**

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2002 و2020، وقد اعتُمد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تطلبت عملية البحث دراسة قياسية وبناء نموذج قياسي، بالإضافة إلى تحليل المعطيات الإحصائية الكمية المتوفرة، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج التي تخضع بدورها لتفسير وتوضيح واستنتاج العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة. ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة بعد دراسة العلاقة السببية والإحصائية الموجودة بين المتغيرات المدروسة هي عدم وجود تأثير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات، ومنه نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر نشاطها محليا.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات، النموذج القياسي.

**تصنيف JEL : L25.Q56**

---

* المؤلف المرسل

**Abstract:**

This study aims to find out the extent of the impact of the growth and development of small and medium enterprises on the promotion of Algerian exports outside the hydrocarbon sector during the period between 2002 and 2020.

The analytical descriptive approach was followed, as the research process required a standard study and the construction of a standard model in addition to analyzing the available quantitative statistical data, in order to reach the results, which in turn are subject to interpretation, clarification and conclusion of the relationship between the study variables. The causal and statistical existing among the studied variables is the absence of an effect of the small and medium enterprises sector on the promotion of exports, and from it we conclude that the small and medium enterprises sector is limited to its activity locally

**Keywords:** Small and medium enterprises, exports, standard model.

**JEL Classification Codes:** L25.Q56

**مقدمة:**

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاد المعاصر، حيث تساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام للدولة، من خلال مساهمتها في ترقية الإنتاج المحلي، وخلق فرص تشغيل، إلى درجة أن أصبحت معيارا ومؤشرا لقياس مستوى الأداء الاقتصادي، وكذا نسبة النمو الاقتصادي. كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم بديل لخلق التنوع الاقتصادي والمساهمة في خلق الثروة الوطنية، إضافة إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عل الصعيد المحلي يمكن أن يساهم هذا القطاع في تقليل فاتورة الواردات من خلال سياسات تشجيع المنتوج المحلي، ومن هذا الأساس تسعى مختلف الدول لتشجيع عمليات خلق وإنشاء هذا النوع من المؤسسات من خلال إطلاق برامج تمويلية ومرافقة لفائدة رجال الأعمال المبتدئين ومنح عدة مزايا وتحفيزات ضريبية وجبائية لفائدة المستثمرين في المشاريع الصغيرة، ومن جهة أخرى وفي ظل التطورات الاقتصادية تسعى الدولة لإقحام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو رهان السياسات الاقتصادية للفترة الحالية؛ وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة نمو وتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة ما بين 2002 و2020 في ظل الانفتاح الاقتصادي؟

بغية الوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

أولا: ما هي مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في الجزائر؟

ثالثا: هل استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة ما بين 2002-2020؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا باقتراح الفرضيات التالي:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.
- يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية من خلال الواردات والصادرات.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خلال الفترة ما بين 2002-2020.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة (قشرو، 2014)**: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2000-2014، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعريف بأثر ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الزيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ومن بين أهم نتائج الدراسة وجود علاقة بين نشاط المؤسسات ونسبة الصادرات خارج المحروقات، لكن هي عبارة عن علاقة محدودة.

**دراسة (علوني، 2019)**: واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005-2018، تطرق الباحث خلال الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، ومن بين أهم نتائج الدراسة أن مساهمة القطاع في الصادرات ضعيفة، وهذا راجع لعدة عوامل.

**دراسة (مداني، 2021)**: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، تناول الباحث حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، ومن بين أهم نتائج الدراسة: الدور غير الفعال لهذه المؤسسات نظرا للتبعية النفطية، والاعتماد المفرط على الاستيراد.

**دراسة (طيب، 2021)**: أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005-2018، تناول الباحث حجم الصادرات ومساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأثير تزايد عدد هذه المؤسسات على حجم الصادرات. ومن بين أهم نتائج الدراسة: عدم وجود علاقة سببية بين نمو عدد المؤسسات وحصيلة الصادرات غير النفطية.

**أهداف الدراسة:**

- إبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- معرفة مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية.
- معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

**منهجية الدراسة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا قصد الإحاطة بكل جوانب الدراسة وتحليلها وتناول مشكلتها، حيث تتطلب المصادر التالية:

- بحوث ومقالات علمية حديثة.
- إحصائيات وتقارير الهيئات والجهات المعنية.

- بناء نموذج قياسي يتكون من متغيرات (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متغير مستقل، وحجم الصادرات متغير تابع).

**خطة الدراسة:** للإجابة عن التساؤل الرئيسي وإشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية، في حين المحور الثالث تناولنا فيه الدراسة القياسية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2020.

## أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتضمن هذا المحور عموميات ومدخلا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحيث نتناول فيه مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجياتها.

### 1 - مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اختلفت التعريفات باختلاف التشريعات التي تسنها الدول في إطار سياستها الاقتصادية، وفي هذه الحالة سنأخذ كلا من تعريف البنك العالمي وتعريف الجزائر لهذا القطاع.

1-1- **تعريف البنك الدولي:** حسب البنك الدولي فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي ثلاثة أنواع: (عثمان، 2004)

- **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد موظفيها عشر عمال، ولا يتجاوز رأسمالها وحجم مبيعاتها السنوية 100000.00 دولار سنويا.
- **المؤسسات الصغيرة:** هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد موظفيها 50 موظفا، ولا يتجاوز رأس مالها وحجم مبيعاتها السنوية 3 مليون دولار.
- **المؤسسة المتوسطة:** هي المؤسسة التي يتجاوز عدد عمالها 50 موظفا، ويتجاوز رأس مالها 3 مليون دولار، بشرط أن لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، ورأسمالها وحجم مبيعاتها يقل عن 15 مليون دولار سنويا.

**جدول رقم (1) : تعريف وتصنيف البنك الدولي لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| النوع / المعيار | مؤسسة مصغرة | مؤسسة صغيرة | مؤسسة متوسطة |
|---|---|---|---|
| عدد العمال | من 01 إلى 09 | لا يتجاوز 20 مليون دج | 10 مليون دج |
| حجم رأس المال | من 10 إلى 49 | لا يتجاوز 200 مليون دج | أقل من 100 مليون دج |
| حجم المبيعات السنوية | من 50 إلى 250 | لا يتجاوز 2مليار دج | أكبر من 100 وأقل من 500مليون دج |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناءً على تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 1-2- تعريف التشريع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نجد أن المشرع الجزائري عرف مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القانون 17/02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المؤسسة المصغرة تلك المؤسسة التي تضم من 1 إلى 09 عمال ورقم أعمال أقل من 40 مليون دج ورقم مبيعات سنوية لا يتجاوز 20مليون دج؛ أما المؤسسة الصغيرة فهي التي تضم من 10 إلى 49 عامل ورأسمال لا يتجاوز 400مليون دج وحجم مبيعات سنوية لا يتجاوز 200مليون دج؛ أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك التي تضم من 50 إلى 250 عامل ورقم أعمال من 400مليون إلى 4 ملايير دج وحجم مبيعات سنوية من 200مليون إلى 1 مليار دج. في حين ورد ضمن محتوى المواد 5،6،7 من القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في عدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001حيث اعتمد على ثلاثة معايير في التفرقة بين المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة، وهي: معيار حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات المحققة سنويا. (قريشي، 2005)

ومنه، فإن المؤسسة المصغرة هي التي توظف من 1 إلى 9 عمال، وذات رأسمال لا يتجاوز 20 مليون دج، وتحقق مبيعات سنوية تتجاوز 10 مليون دج؛ أما المؤسسة الصغيرة فهي تلك الوحدة التي تشغل من 10 إلى 49 عمال، وذات رأسمال لا يتجاوز 200 مليون دج، ورصيد مبيعات لا يتجاوز 100 مليون دج؛ أما المؤسسات المتوسطة فهي تلك الوحدات التي توظف من 50 إلى 250 عامل،

وذات رأسمال ما بين 200 مليون إلى 2 مليار، وتحقق رصيد سنوي يقدر ما بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

**جدول رقم (2): تعريف وتصنيف المشرع الجزائري لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| المعيار / التعريف | عدد العمال | حجم رأس المال | رقم المبيعات السنوية |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة مصغرة** | **من 01 إلى 09** | **لا يتجاوز 20 مليون دج** | **10 مليون دج** |
| **مؤسسة صغيرة** | **من 10 إلى 49** | **لا يتجاوز 200 مليون دج** | **أقل من 100 مليون دج** |
| **مؤسسة متوسطة** | **من 50 إلى 250** | **لا يتجاوز 2مليار دج** | **أكبر من 100 وأقل من 500مليون دج** |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناءً على المواد 5، 6، 7 من القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الموافق لتاريخ: 2001.12.15.

## 2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة، سواء اقتصادية أم اجتماعية، ومنها ما يلي: (عبد الرحمان، 2018)

- تسمح هذه المؤسسات بالزيادة في القيمة المضافة والدخل الوطني الخام.
- يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق روح المبادرة والابتكار وتشجيع الاختراعات.
- يساهم الاستثمار في المشاريع المصغرة في خلق تشغيل وتوظيف أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.
- كما تعمل على المساهمة في التخفيف من المشاكل والآفات الاجتماعية في المجتمع.
- من بين أهداف هذه المؤسسات إحلال الواردات وتنويع الصادرات.
- تسمح بالمساهمة في الاندماج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تعمل على القضاء على الطبقية في المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد.
- تساهم في تنشيط عمليات الجهاز المصرفي والمؤسسات البنكية والمالية.
- تساهم في خلق الابتكار والرفع من الميزة التنافسية للمنتجات المحلية.

## 3- استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

### 3-1- إستراتيجية التأهيل:

يبدأ نشاط المؤسسات بوضع مخطط تندرج فيه برامج وخطط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المجهودات المبذولة من أجل تطوير وحدتها والرفع من درجة تنافسيتها وتحقيق هدف الصمود والاستمرارية ودخول الأسواق العالمية، ومن أجل تحقيق أهداف التأهيل تنتهج عدة أساليب مثل: تطوير طرق الإنتاج وعصرنة الوحدات الإنتاجية لرفع القدرات الإنتاجية وتحسين المردودية والجودة، كما تسعى إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة ومتعددة، قصد تجاوز المشاكل المتعلقة بالسيولة ورؤوس الأموال، وضمن برامج التأهيل تقوم المؤسسات بالاهتمام بتكوين ورسكلة الموارد البشرية لمسايرة التطور التكنولوجي للرفع من القدرات الإنتاجية والمردودية، إلى جانب اتباع أنماط حديثة في التسيير، كالرقمنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة، والعمل على التشاور والاحتكاك بالهيئات المرافقة والداعمة للمؤسسات الناشئة كنوادي المقاولاتية الجامعية، والمشاركة في مختلف التظاهرات العلمية لكسب خبرات في الميدان. (أحمد، 2012)

### 3-2- إستراتيجية التكامل والاندماج:

تختلف الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات، لكن ما هو ملاحظ أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الأرباح واستمرارية نشاطها، ومن بين الأساليب التي تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على استمرارية نشاطها وتحقيق تطور ونمو نجد إستراتيجية التكامل والاندماج والتعاون مع مختلف الجهات والشركاء والمتعاملين، حيث تقوم بإعداد خطط التكامل والاندماج، سواء أفقيا أي اتباع أسلوب المناولة، وهو البحث عن عقود شراكة مع كبرى الشركات لضمان تصريف المنتوجات، كما تنتهج أسلوب التكامل العمودي، وهو توسيع وحدات الشركة نفسها أو وفتح فروع جديدة وتنويع النشاط تحت مبدأ التضامن ما بين الفروع قصد تجاوز المشاكل التي قد تصيب أحد الفروع. (عماري، 2011)

### 3-3- إستراتيجية التدويل:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني إستراتيجية التوسع من خلال تدويل نشاطها، ويقصد بتدويل نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقل النشاط خارج الحدود ضمن مخططات التوسع، وهذا بعد تحقيق تشبع على المستوى المحلي، أي تحقيق اكتفاء على مستوى الأسواق المحلية، وهذا

باتباع أساليب، ومن بين الطرق وعمليات تدويل نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصدير، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الغرض والدوافع وراء إستراتيجية التدويل التي تنتهجها هذه المؤسسات الاستفادة من مزايا الملكية والمزايا الجغرافية لعمليات ونشاط هذه المؤسسات خارج نطاق نشاطها الأصلي المعتاد نظرا لتوفرها على بعض الخيارات.(السعيد، 2018)

ومن بين الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد التخصص والتفوق في نشاط معين، كما نجد خيار النمو بالتنويع، حيث يستلزم عملية التطور وزيادة حجم المؤسسة البحث عن منافذ جديدة لنشاطها.

## ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنوات 2017-2018-2019.

### 1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطها في الجزائر لسنة 2019:

الجدول التالي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطها:

**الجدول رقم(03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطها في الجزائر لسنة 2019.**

| قطاع النشاط | 2017 | 2018 | 2019 | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 6599 | 7068 | 7481 | %1.11 |
| المحروقات الطاقة والمناجم | 2887 | 2981 | 3066 | %0.46 |
| البناء والأشغال العمومية | 179303 | 185121 | 190170 | %28.31 |
| الصناعة | 94930 | 99865 | 103693 | %15.44 |
| الخدمات | 325625 | 348458 | 367100 | %54.66 |
| المجموع العام | 609344 | 643493 | 671510 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناءً على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019.

يمكن القول، وهذا بناءً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ سنة 2017 م 609344 مؤسسة، ليرتفع خلال سنة 2018 إلى حوالي 643493 مؤسسة، في حين بلغ سنة 2019 حوالي 671510 مؤسسة، حيث نجد مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يغلب في قطاع الخدمات بما فيها الحرف والمهن الحرة بمجموع 367100 مؤسسة، أي بنسبة 54.66 %، وجاء قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الثاني

بمجموع 190170 مؤسسة بنسبة 28.31 %، وفي المركز التالي قطاع الصناعة بمجموع 103693 مؤسسة أي بنسبة 15.44 %، أما قطاع الفلاحة فيحتل المرتبة الرابعة بمجموع 7481 مؤسسة، أي بنسبة 1.10 % وقطاع الطاقة، المحروقات والمناجم بمجموع 3066 مؤسسة، أي بنسبة 0.46 %.

## 2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم وفق الشكل القانوني في الجزائر لسنة 2019.

الجدول الآتي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم وفق شكلها القانوني:

**الجدول رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم وفق الشكل القانوني في الجزائر لسنة 2019.**

| نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة | | عدد المؤسسات | | النسبة | |
|---|---|---|---|---|---|
| • مؤسسات الشخص المعنوي | | 671267 | | 56.25% | |
| • مؤسسات الشخص الطبيعي | مهن حرة | 247275 | 521829 | 20.72% | 43.73% |
| | نشاطات حرفية | 274554 | | 23.01% | |
| • مؤسسات صغيرة عمومية | | 243 | | 0.02% | |
| المجموع | | 1193339 | | %100.00 | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناءً على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019.

ما يمكن ملاحظته في الجدول السابق توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2019 حسب معيار الحجم بالاعتماد على الشكل القانوني للمؤسسة، مؤسسات الأشخاص المعنويين بحجم 671267 مؤسسة، أي بنسبة 56.25 %، ومؤسسات الأشخاص الطبيعيين بحجم 521829 مؤسسة، أي بنسبة 43.73 %، منها 247275 مؤسسة خاصة بالمهن الحرة، أي بنسبة 20.72 %، و274554 مؤسسة خاصة بالنشاطات الحرفية، أي بنسبة 23.01% و243 مؤسسة صغيرة عمومية، أي بنسبة 0.02 %.

### 3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات:

يمكن القول إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات تكون بنسبة صغيرة جدا، وهي على العموم مؤسسات تصدير المنتوجات الزراعية وبعض المعدات والتجهيزات والمواد الخام. (علوني، 2019) . مع العلم أن الصادرات الجزائرية الإجمالية خلال سنة 2020 بلغت مقدار 21.54 مليار دولار، وكانت صادرات المحروقات حوالي 19.52 مليار دولار بنسبة 90.7 %؛ أما الصادرات خارج المحروقات فقدرت بحوالي 2.02 مليار دولار، أي نسبة 09.3 %، وهي أعلى حصيلة سجلتها الصادرات الجزائرية؛ أما خلال سنة 2018 فكانت إجمالي الصادرات حوالي 46.19 مليار دولار، منها 2.83 مليار دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، أي بنسبة 6.12 %، معظمها مواد خام ومشتقات نفطية ومواد فلاحية.

**جدول رقم (05): حصيلة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018.**

| المواد | حجم الصادرات |
|---|---|
| **الأسمدة الكيماوية والمعدنية** | ***917,47*** |
| **الزيوت والمشتقات النفطية** | ***613,63*** |
| **الأمونياك** | ***446,75*** |
| **السكر الخام** | ***233,03*** |
| **التمور** | ***64,19*** |
| **الفوسفات** | ***50,95*** |
| **الهيدروجين والغازات النادرة** | ***37,80*** |
| **الصفائح الزجاجية** | ***33,06*** |
| **أجهزة كهرومنزلية** | ***27,12*** |
| **الإسمنت** | ***24,93*** |
| **مواد أخرى** | **381** |
| **المجموع** | ***2 830*** |

**الوحدة مليون دولار**

**المصدر**: من إعداد الباحث بناءً على النشرية الدورية رقم34 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم سنوات 2018، صفحة 38.

يمكن الإشارة إلى الهيئات المشرفة على ترقية الصادرات الجزائرية، والتي تتمثل في وزارة التجارة، غرفة التجارة والصناعة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الشركة

الجزائرية لتأمين وضمان التصدير، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، جميع هذه الهيئات تسعى إلى ترقية وزيادة حجم الصادرات من خلال العمل على تسهيل عمليات وإجراءات التصدير ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين؛ أما فيما يخص الواردات فلتعزيز قدراتها الإنتاجية تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستيراد المعدات الإنتاجية التامة الصنع من الخارج، كما تضطر في كثير من الأحيان إلى استيراد المواد الأولية نظرا لعدم توفرها في الأسواق المحلية، كما نجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال استيراد السلع من أجل إعادة البيع على حالها.

## ثالثا: دراسة قياسية لتأثير تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002-2020

في إطار البحث عن تأثير تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تمت الاستعانة بالمتغيرات السنوية المذكورة في الجدول رقم 01 والتي تغطي 18 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2020.

**الجدول رقم (06): وصف متغيرات الدراسة**

| المتغيرات المستقلة | | |
|---|---|---|
| **وصف المتغير** | **رمزه** | **مصدر المتغيرات** |
| عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | **PMI_PME** | وزارة الصناعة |
| **المتغير التابع** | | |
| الصادرات خارج قطاع المحروقات | **ExpOH** | وزارة الصناعة |

**المصدر**: من إعداد الباحث

يمكن كتابة النموذج الذي يصف العلاقة في المدى الطويل كالتالي:

$$ExpOH = \alpha + \beta\ (PME_PMI) + \varepsilon_t \quad \textbf{(1)}$$

## 1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تم إجراء اختباري جذر الوحدة(ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (07): نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى المعنوية 5%**

| المتغيرات | ADF | | | | درجة التكامل |
|---|---|---|---|---|---|
| | عند المستوى | P-Val | عند الفرق الأول | P-Val | |
| **ExpOH** | -1.371450<br>-3.052169 | 0.5710 | -5.159389<br>-3.065585 | 0.0010 | I(1) |
| **PME_PMI** | -0.227752<br>-3.052169 | 0.9174 | -4.069750<br>-3.081002 | 0.0081 | I(1) |

**المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برمجية Eviews 10**

يوضح الجدول 07 اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ADF ، إذ تشير النتائج أن السلسلتين الزمنيتين لم تستقرا عند مستواها الأصلي، حيث من جهة القيم الإحصائية أصغر من القيم الحرجة عند مستوى الثقة 5%، ومن جهة أخرى نرى أن القيم الاحتمالية (P-Vlue) أكبر من مستوى الثقة 0.05، ما يعني قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات هذه السلاسل، لكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت السلاسل مستقرة، وهذا بالنظر للقيم الإحصائية التي أصبحت تفوق القيم الجدولية أو الحرجة، وكذا القيم الاحتمالية أقل من مستوى الثقة 0.05، فهي بذلك متكاملة من الدرجةI(1) .

## 2. صياغة نموذج الدراسة

لغرض قياس تأثير تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002-2020على المديين البعيد والقريب، فإنه يمكن استخدام في هذه الحالة اختبار تكامل مشترك يسمى بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLالذي اقترحه كل منPesaran and al (2001)، حيث يمكن تطبيقه في حال ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو من الدرجة صفر أو مزيج بينهما، ولا يمكن استخدامه إذا كانت أحد السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني.

## 2-1- البحث عن فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

قبل تقدير العلاقة التي تصف تأثير تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، حيث سيتم الاعتماد على معيار Akaikeأين يتم اختيار عدد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة من هذا المعيار لكل متغير.

**الشكل رقم (01): تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL**

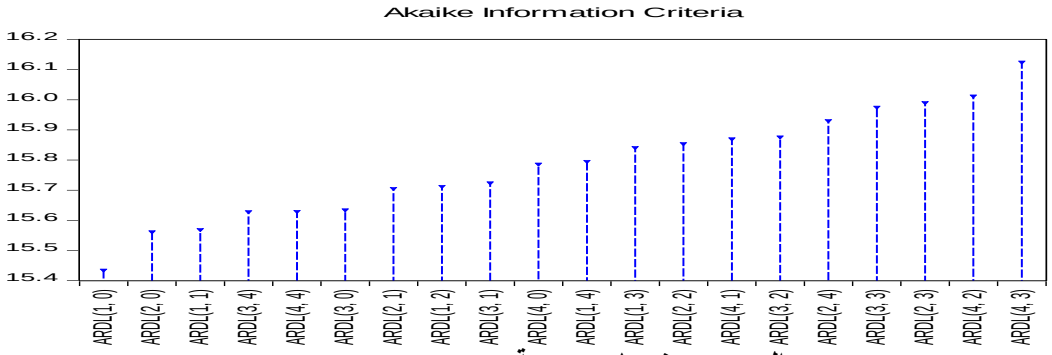


**المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 10**

نلاحظ من خلال الشكل 01 المبين أعلاه أن فترات الابطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة هي ARDL(1.0).

## 2-2- اختبار الحدود للتكامل المشترك

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (أي تكامل مشترك) بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتغير المستقل المدرج في النموذج، سيتم استخدام اختبار الحدود Bounds-Test، وذلك من خلال مقارنة قيمةFisher المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة بالحدود التي وضعها Pesaranوالنتائج مبينة في الجدول 08 الآتي:

**الجدول رقم (08): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك**

| **المتغيرات** | **PMI_PME و ExpOH** | |
|---|---|---|
| **الفرضية العدمية** | لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة | |
| **قيمة إحصائية Fisher** | 11.76887 | |
| **القيم الحرجة** | **القيم الحرجة العليا I(1)** | **القيم الحرجة الدنيا I(0)** |
| **%10** | 3.51 | 3.02 |
| **%5** | 4.16 | 3.62 |
| **%1** | 5.58 | 4.94 |

**المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات Eviews 10**

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما يظهر من خلال الجدول رقم (08)، نلاحظ أن القيمة الإحصائية (F) المحسوبة قدرت بـ (11.76887)، وهي أكبر من القيم الحرجة العليا والدنيا عند مستوى المعنوية 1%، 5% و10%، ما يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والتابع، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في النموذج المستخدم للدراسة.

## 2-3- تقدير معاملات الأجل الطويل وديناميكيات نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك، يمكن الآن تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير، وهذا بالاعتماد على نموذج ARDL (1,0) والجدول التالي يوضح ذلك:

---

**الجدول رقم (09): نتائج تقدير المعاملات في الأجل الطويل والقصير**

| نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المتغيرات | المعاملات | الخطأ المعياري | إحصائية student | القيمة الاحتمالية |
| D PME-PMI | 0.001202 | 0.000626 | 1.920839 | 0.0770 |
| C | 63.06646 | 87.03451 | 0.724614 | 0.4815 |
| EC = DEXPOHYD – (0.0012*DPME_PMI + 63.0665 ) | | | | |
| نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير | | | | |
| CointEq(-1)* | -1.391697 | 0.218043 | -6.382664 | 0.0000 |
| R-squared=0.130886 | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات Eviews 10**

يلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن:

- معامل انحدار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجب وغير معنوي، أي أن دور زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مهمل، وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

- أما فيما يخص معامل تصحيح الخطأ فيشير الجدول رقم (09) أعلاه أنها سالبة ومعنوية عند مستوى الثقة 5%، وهذا يعني أن (1.39%) من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

- كما يتضح أيضا من خلال الجدول أن معامل التحديد يقدر بـ $R^2 = 0.1308$ وهذا يعني أن 13.08% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الصادرات خارج قطاع المحروقات) يفسره المتغير المستقل (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، أما الباقي 86.92% يرجع إلى متغيرات تفسيرية أخرى لم تدرج في النموذج المدروس.

## 2-4- الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (1,0) المقدر

للتأكد من مدى جودة النموذج المختار وخلوه من المشاكل القياسية المعروفة تم إجراء الاختبارات التشخيصية، والنتائج ملخصة في الجدول رقم (10) الآتي:

**الجدول رقم (10): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر**

| الفرضية العدمية | الاختبارات | القيمة الإحصائية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي | Breusch-Godfrey | 0.307624 | 0.7413 |
| ثبات تباين حد الخطأ في النموذج المقدر | Breusch-Pagan-Godfrey | 0.395731 | 0.6810 |
| بواقي معادلة الانحدار ذات توزيع طبيعي | Jarque-Bera | 0.241961 | 0.886051 |
| لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد | Ramsey Test (Fisher) | 2.849796 | 0.1172 |

**المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات Eviews 10**

استقراء النتائج المبينة في الجدول رقم (10) يبين أن:

- نتائج اختبار Breusch-Godfrey أوضحت أن قيمته الاحتمالية والمقدرة بـ 0.7413 تفوق مستوى الثقة 0.05%، ما يعني قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.
- نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey بينت أيضا أن القيمة الاحتمالية 0.6810 هي أكبر من مستوى الثقة 0.05%، وهذا ما يثبت خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.
- القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تقدر بـ 0.241961، وهي أكبر من مستوى الثقة 5%، ما يؤكد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

---

- وأخيرا أظهر اختبار Ramsey Test أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Fisher تقدر بـ 0.1172 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أن الشكل الدالي للنموذج صحيح.

ولاختبار مدى خلو بيانات الدراسة من التغيرات الهيكلية ومدى ثبات المعلمات طويلة الأجل مع نظيرتها قصيرة الأجل، تم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة ( CUSUM) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة ( CUSUM of Squares) المقترح من قبل Brown et al (1975)، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

**الشكل رقم (02): المجموع التراكمي للبواقي الراجحة الشكل رقم (03): المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة**

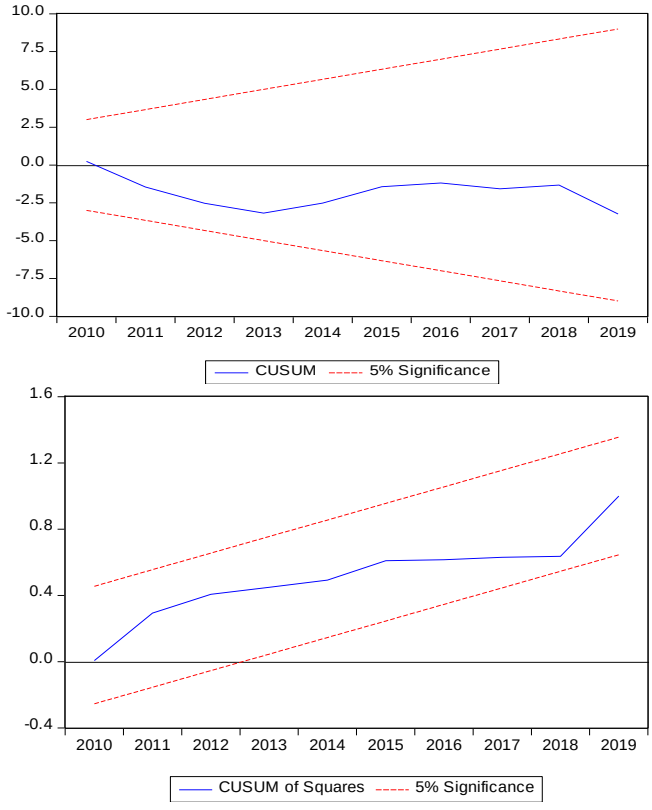

يلاحظ من خلال الشكلين رقم (02) و(3) أن إحصائية اختباري المجموع التراكمي للبواقي الراجحة(CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة ( CUSUM of Squares) وقعت داخل الحدود الحرجة (العليا والدنيا) عند مستوى الثقة 5%، ما يعني أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج المدى القصير والطويل.

يمكن تفسير التباين الحاصل بين قيم المتغير التابع وقيم المتغير المستقل في سيطرة الصادرات الخاصة بالمحروقات على إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 2002-2020، وعليه فإن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات يبقى محدودا جدا.

**الخاتمة**

أثمرت مجهودات الدولة من خلال مرافقة ودعم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إقبال كبير نحو الاستثمار في هذا القطاع، إلى درجة أصبح القطاع يشكل حركية اقتصادية، وهذا ما يظهر من خلال الأرقام المتزايدة لمجموع المؤسسات المستحدثة سنويا، وهذا ما يعكس مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، في حين تشير الإحصائيات إلى نسبة ضئيلة جدا في مساهمة هذا القطاع في التجارة الخارجية، وبالخصوص من جانب عمليات التصدير، وهذا راجع لعدة عوامل، وبذلك نقول إنه على الرغم من النمو الكبير الذي شهده القطاع خلال الفترة 2002-2020، إلا أنه لم يساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

**النتائج**

- خلال الفترة 2002-2020 الجزائر اعتمدت على الصادرات النفطية، وعلى استيراد مختلف السلع من الخارج.
- من بين نتائج الدراسة القياسية عدم وجود علاقة تأثير بين متغير نمو وتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم الصادرات.
- يعود سبب عدم تأثير تزايد حجم المؤسسات على زيادة حجم الصادرات كون أغلبية هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات (النقل) وأشغال البناء.

- اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق المحلية، نظرا للمنافسة وتماطل إجراءات التصدير.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة ووسيلة من بين وسائل ترقية الانتاج المحلي، وإحلال الواردات، والمساهمة في عمليات التصدير.

**التوصيات**

- الإبقاء على برامج الدعم وسياسات الدعم وتنويعها، وتطوير آليات الدعم والمرافقة.

- سن نصوص قانونية وتشريعات تتماشى مع خصوصيات وآفاق مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع والخدمات الموجهة للتصدير.

- تشجيع المقاولين الشباب على الاستثمار في المؤسسات المنتجة، ووضع تحفيزات خاصة بالقطاع المنتج للسلع الموجهة للتصدير.

- ضرورة حماية المنتوج المحلي، ومنع استيراد للسلع المنتجة محليا من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل الإجراءات الإدارية للتصدير.

- تشجيع التعاون والشراكة مع دول الجوار والدول الإفريقية لتعزيز التجارة البينية، وفتح أسواق أمام منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاستمرارية نشاطها مرهون بمدى تحكمها في نظم المعلومات والتكنولوجيا المعلوماتية الحديثة، حيث لا يمكن تحقيق الميزة التنافسية لسلع وخدماتها دون استخدام وامتلاك قاعدة معلوماتية عصرية، كما أنه لبلوغ مستوى منافسة المؤسسات الأجنبية لابد من توافر عامل التكنولوجيا المعلوماتية لدراسة السوق والمحيط الخارجي لها، نظرا لأن جودة القرارات التسويقية مرتبط ارتباطا وثيقا باستخدام أنظمة المعلومات التسويقية، ومن شأنها أيضا الرفع من أداء وتحقيق مردودية عالية.

## قائمة المراجع

1. بوشول السعيد، 2018، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية التصدير**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد02، ص:193.

2. جمعي عماري، 2011، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر –باتنة–الجزائر، ص:191.

**3.** سليمة غدير أحمد،2012، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع و أفاق**، ملتقى دولي حول إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كبديل لترقية الصادرات خارج المحروقات، يومي 18 و19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، ص: 03.

4. عمار علوني، 2019، **واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها –حالة الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06 ، العدد01، ص:396.

5. قريشي يوسف، **2005، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 29.

6. لخلف عثمان، 2004، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها وتنميتها**، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 11.

7. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين،2018، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، الجزائر، ص: 8.

## الملاحق

الملحق 01: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DPME__PMI | 0.001202 | 0.000626 | 1.920839 | 0.0770 |
| C | 63.06646 | 87.03451 | 0.724614 | 0.4815 |

EC = DEXPOHYD - (0.0012*DPME__PMI + 63.0665 )

الملحق 02: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable : D(DEXPOHYD)
Selected Model : ARDL (1, 0)
Case 2 : Restricted Constant and No Trend
Date : 12/27/21 Time : 09:36
Sample : 2002 2019
Included observations : 16

ECM Regression
Case 2 : Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CointEq (-1)* | -1.391697 | 0.218043 | -6.382664 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.130886 | Mean dependent var | 0.025000 |
| Adjusted R-squared | 0.730886 | S.D. dependent var | 794.4083 |
| S.E. of regression | 412.1090 | Akaike info criterion | 14.94091 |
| Sum squared resid | 25475503. | Schwarz criterion | 14.98920 |
| Log likelihood | -118.5273 | Hannan-Quinn criter. | 14.94339 |
| Durbin-Watson stat | 2.014047 | | |

الملحق 03: نتائج الاختبارات التشخيصية

---

اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.307624 | Prob. F(2,11) | 0.7413 |
| Obs*R-squared | 0.847503 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6546 |

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.395731 | Prob. F(2,13) | 0.6810 |
| Obs*R-squared | 0.918205 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6319 |
| Scaled explained SS | 0.556435 | Prob. Chi-Square(2) | 0.7571 |

اختبار Jarque-Bera

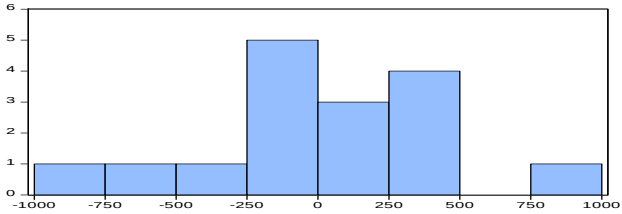


Series: Residuals
Sample 2004 2019
Observations 16

| | |
|---|---|
| Mean | 0.000000 |
| Median | 5.402253 |
| Maximum | 776.7995 |
| Minimum | -809.6229 |
| Std. Dev. | 412.1090 |
| Skewness | -0.289838 |
| Kurtosis | 2.835940 |
| Jarque-Bera | 0.241961 |
| Probability | 0.886051 |

اختبار Ramsey Test

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: DEXPOHYD DEXPOHYD(-1) DPME__PMI C
Omitted Variables: Squares of fitted values

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 1.688134 | 12 | 0.1172 |
| F-statistic | 2.849796 | (1, 12) | 0.1172 |